المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

مشاورات ستوكهولم

"خطوة مجسدة او قاطعة مع المرجعيات الدولية الناظمة"

"مقاربة من منظور استشرافي"

أ.د عبد الباقي شمسان
drshamsan@outlook.com

المقدمة

إن مقاربة مشاورات ستوكهولم المنعقدة في السويد (من 6-13 ديسمبر 2018) بين "طرفي" النزاع السلطة الشرعية والحوثيين تفترض اختبار مدى توافقها مع المرجعيات الدولية للمسأله اليمنية من جهة ودرجة تجسيدها لتلك المرجعيات خلال عمليات المشاورات وتراكماتها والتي تداول عليها ثلاثة من ممثلي الامين العام للامم المتحدة:

جمال بن عمر (المغرب)، الذي ساهم في انجاز المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الموقعه في 23 نوفمبر 2011 ـ نظمت انتقال السلطة اثر ثورة 11 فبراير 2011 م (مع تحفظنا) ويسر مؤتمر الحوار الوطني حتى مخرجه النهائي في يناير 2014، بعد عشر اشهر من انطلاق المؤتمر، وحاول لعب دور وسيط في اتفاقية السلم والشراكة (سبتمبر 2014) بين المكونات والاطراف، الا ان تحالف صالح – الحوثي كانت له خطه ينفذها في تحالف مؤقت تكتيكي لاستعادة السلطة من خلال ثنائية ثورة مضادة عائلية (يقودها الرئيس صالح الذي قطع معها الشعب اليمني عام 2011)، وسلالية امامية (يقودها الحوثيين، قطع معها الشعب اليمني عام 1962 من خلال ثورة 26 سبتمبر) وقد ادى ذلك التحالف الى تسليم صنعاء للحوثيين من خلال عملية مدروسه نفذها الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي وظف كل نفوذه وموارده، واعطى الاشارة والاوامر للقيادات العسكرية والامنيه والاجتماعيه المواليه لتحقيق ذلك التسليم، وتم ذلك بينما اطراف اتفاقية السلم والشراكه في دار الرئاسه في انتظار ممثلي الحوثيين للتوقيع عليها، وانتهى بهذا المبعوث الى ترك منصبه وقدم استقالته في ابريل 2015.

وتولى مهامه في نفس الشهر اسماعيل ولد الشيخ (موريتانيا) الذي عمل خلال فترة عمله على الاعداد على ثلاث جولات من المشاورات الفاشلة، وبعدها اعلن ولد الشيخ نيته عدم الترشح بعد انتهاء ولايته الثانية، ليتم بعدها تعيين ممثل جديد: مارتن غريفيث (بريطانيا) ونعتقد انه بتعينه، استعادة الدول الراعية الرئسيه وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا الملف اليمني – من دول التحالف العربي. لقد صدرت خلال الفترة الممتدة من "ثورة" فبراير 2011، في ساحات التغيير والحرية حتى نهاية ولاية ممثل الامين العام للامم المتحدة اسماعيل ولد الشيخ – لم اضمن القرارات الصادرة بعد تولي مارتن غريفين لعلاقة ذلك بهدف الدراسة وفرضياتها ـ عدد من القرارات من مجلس الامن، وكذا عدداً من البيانات الرئاسية سناتي اليها لاحقاً. وقد شهدت اليمن خلال هذا الفترة وتحديداً في 21 سبتمبر 2014 انقلابا على السلطه الشرعيه، تبعه تدخلاً عسكريه من قبل التحالف العربي – السعودية والإمارات ودعم لوجستي أمريكي إضافة إلى القوات السودانية المتواجدة في الحد الجنوبي ـ في 26 مارس 2015. ومازال الصراع في ثنائيه عسكريه وتفاوضية بعد أربع سنوات من انطلاق عاصفة الحزم التي كانت أهدافها انها الانقلاب واستعادة الشرعية وعودتها للجغرافيه اليمنية من فنادق الرياض وقصورها. وبالعودة الى مشاورات استوكهولم، واختيار مدى توفقها مع المرجعيات الدولية الناظمه للتسويه السياسيه

في اليمن، وهل شكلت محصلة تراكمية للجهود المبذولة في إطار المرجعيات الناظمة. ونعتقد أن هناك ترابط بين أربع معطيات:

1. عدم "تمكن" بلدان التحالف العربي من حسم المعركة العسكرية واستعادة الجغرافية اليمنية وإعادة السلطة الشرعية للعاصمة المؤقتة تمهيداً لاستعادة العاصمة الدائمة صنعاء.
2. تغاضي (مدرك) المجتمع الدولي وتحديداً الدول المهيمنة عن ممارسه إجراءات صارمة لتنفيذ المرجعيات الدولية الصادرة مجلس الامن.
3. عدم توصيف ماحدث في 21 سبتمبر 2014 بالأنقلاب، فقد كانت ومازالت توصف بأطراف النزاع سواء تحالف صالح – الحوثي او الحوثي منفرداً الذي أصبح الآن يوصف بسلطه الأمر الواقع / وطرف النزاع.
4. تسليم الملف اليمني لدول التحالف العربي، وتحديداً للامارات لاعادة تأثيثه وتحمل تباعته الماليه من قبل دول التحالف العربي، وتأثيث الجغرافيه الوطنيه والاجتماعيه والعقائديه اليمنيه يتم تحت نظر وموافقه الدول الراعيه الرئيسه لعلاقه ذلك بأهدافها الاستراتيجية وبناء على ما تقدم تفترض هذه الورقة أن:

- مشاورات استوكهولم خطوة قاطعة مع المرجعيات الدولية الناظمة ومخرجات المشاورات التي قادها جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ.
- مشاورات استوكهولم، واتفاقية الحديدة مؤسسه التسوية جديده.
- عدم "تمكن" دول التحالف العربي من الحسم العسكري واستعادة الشرعية وعودتها للجغرافيه الوطنيه عملاً قصدياً ولاختبار الفرضيات اعلاه سوف نتبع منهاجاً تدريجي تؤدي عمليات تجميعه لمقاربه نهائية، تأكد او تنفي فرضيات الورقة.

اولاً: المرجعيات الدولية:

في هذا المحور سنحاول تدوين المرجعيات الدولية الناظمه ذات العلاقه ومنها:

1. المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية الموقعه في 23 نوفمبر 2011.
2. قرار مجلس الأمن رقم 2402 الصادر في 26 فبراير 2018 الذي قرر تمديد حظر سفر وتجميد الاصول المالية وحظر الاسلحه على الذين يعيقون السلام ويهدون الامن في اليمن.
3. قرار مجلس الامن رقم 2342 الصادر في 23 نوفمبر 2017 ويجدد حتى فبراير 2018 حظر الاسلحه والسفر وتجميد الاصول العائدة لافراد وكيانات حددتهم اللجنه المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) حول اليمن.
4. قرار مجلس الامن رقم 2266 الصادر في فبراير 2016، المتعلق بتمديد تجميد الاموال والاصول المالية والموارد الاقتصاديه وحظر السفر.
5. قرار مجلس الامن رقم 2216 الصادر ابريل 2015 الذي يطالب من جميع الاطراف اليمنيين تطبيق القرار 2201 الصادرعام 2015 وبفرض حظراً على السلاح على عدد من الافراد ويطلب من الامين العام ان يكثف مساعيه الحميده من اجل استئناف العملية السياسيه.

6. قرار مجلس الامن رقم 2204 الصادر 24 فبراير 2015 الذي يمدد ولايه فريق الخبراء حتى مارس 2016.
7. قرار مجلس الأمن رقم 2201 الصادر في 15 فبراير 2015 الذي يشجب بشدة الاجراءات التي يتخذها الحوثيون لحل البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن ويعبر عن القلق البالغ ازاء ورود تقارير عن استخدام الاطفال كجنود وبحث جميع الاطراف على مواصله الانتقال السياسي.
8. قرار مجلس الامن رقم 2140 الصادر في 26 فبراير 2014 الذي يدعم تطبيق مخرجات الحوار الوطني ويعيد التاكيد على الحاجة للتطبيق الكامل والفوري للانتقال السياسي ويفرض نظام عقوبات تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة.
9. قرار ملجس الامن رقم 2015 الصادر في 12 يونيو 2012 الذي يعيد التأكيد على الحاجة للتطبيق الكامل الفوري للأنتقال السياسي ويشير الى امكانيه فرض عقوبات.
10. قرار مجلس الامن رقم 2014 الصادر في 21 أكتوبر 2011 الذي يدعو الى تطبيق الحل السياسي القائم على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويطلب من الامين العام مواصلة مساعيه الحميدة من اجل ذلك.

إن القرارات آنفة الذكر رغم تعددها الا انها لاتتضمن توصيفاً لما حدث في 21 سبتمبر 2014، بأعتبار ان هناك انقلاباً على السلطه الشرعيه الانتقاليه التي جاءت بناءً على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية – خارطه الانتقال السياسي – التي دعاء قرار مجلس الامن رقم 2014 الصادر في 21 اكتوبر 2011 الى تطبيق الحل السياسي المتضمن في متنها. وفي نفس السياق بالرغم من صدور القرار رقم 2216 الصادر عن مجلس الأمن في 14 أبريل 2015 الداعي للانسحاب من العاصمة صنعاء وتسليم السلاح...الخ! الا ان جولات المشاورات والمبادرات المقترحه ومنها مبادرة جون كيري وزير خارجية امريكا الاسبق، تقطع مع القرار انف الذكر وكل القرارات ذات العلاقات، حيث يتم التعامل مع السلطه الشرعية كطرف نزاع مثلها مثل: تحالف صالح – الحوثي او الحوثي منفرداً بعد تصفيه الرئيس السابق علي عبد الله صالح من قبل حليفه الحوثي.

لقد كانت الطروحات تتحدث عن تسليم السلاح لطرف ثالث وكذا الحديث عن الانتقال نحو انشاء حكومة وحدة وطنيه وهذا يعني ضمناً وصراحةً ان السلطه الشرعيه طرفاً من أطراف النزاع. وهذا مايفسر توظيف القرارات ذات العلاقه بالعقوبات للإفراد والكيانات المعيقه للانتقال السياسي توظيفاً بهدف الضبط وليس التنفيذ بعبادة أخرى تهديداً وتنفيذا وليس دون ذلك. لقد كانت هناك توجهات ذات أبعاد استراتيجية لبناء الجغرافية الوطنية اليمنية الهشة.

ثانياً: الفوضى المنظمة:

لقد اوكلت الدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الامريكيه وبريطانيا مهمة الملف اليمني لبلدان التحالف العربي ووضعت خطوط لايمكن تجاوزها في العمليات العسكريه بيحث لا تضعف او تجتث الحوثيين وشريطة ان تتحمل بلدان التحالف العربي التعبات المالية، ومع العمليات القصدية في المناطق الجنوبية من اليمن ومنها ايجاد فاعل غير الدوله متمثلاً بالمجلس الانتقالي الجنوبي على غرار الحوثيين في العاصمة صنعاء – وايجاد له اذرع مليشاويه، وهيئه وطنيه بمثابه هيئه تشريعيه وطنية، وتزامناً ابقاء السلطه الشرعيه خارج الجغرافيه لا هداف استراتيجيه اقتصاديه إماراتية[1]، إلا أن كل تلك العمليات القصدية كانت تتم بموافقه الدول المهيمنة لأنها تلتقي وأهدافها. لقد تلاقت اهداف الدول الهيمنه والتحالف العربي في إضعاف السلطة الشرعية وإيجاد جغرافية وطنية وسياسية واجتماعية وأمنية وإنسانية هشة تمكن من التدخل تحت مبررات آمنيه وانسانيه وذات علاقه بالسلم والامن الدولين للاستيلاء على الموقع الجيو – استراتيجي من جانب والسيطرة الواقعية التي تمكنها من الاستيلاء على الموارد الطبيعيه من خلال مناقصات غير تنافسيه حيث تبين ان اليمن يحتوي الى ثروة من النفط تفوق جمله ماتختزنه حغرافية دول الخليج مجتمعة علاوة على المواقع الاستراتيجية باب المندب الذي يمد من خلاله مايقارب ملايين برميل يومياً من النفط وجزيرة سقطرى – التي من يسيطر عليها يسيطر على الحار السبعه وميناء عدن وقدرتها التنافيه والتفاصيليه مع الموانى الدوليه علاوة عن توقعات انخفاض اهمية ميناء دبي في حال إعمال ميناء عدن، وفي نفس السياق السيطرة هناك مشاريع استراتيجية تتعلق بمد انابيت مياه من المنطقه الشرقيه اليمنية باتجاه المملكة العربية السعودية، وانابيب غاز من السعودية باتجاه بحر العرب، بما بحافظ على استمرار تصدير الغاز والنفط في حال نشوب حرب مع ايران.[2]

---

١ المزيد من التفاصيل انظر: دارستنا، السياسة الإماراتية في اليمن: الأجندة المغايرة، الدوحة، المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات، في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧.

٢ المزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال وليس الحصر:
سقطرى اليمنية.. مفتاح البحار السبعة تحت قبضة الإمارات، موقع الخليج أونلاين، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧.
"The four key choke points for oil"RT: Question more, ٢٩ July ٢٠١٨
"Bab el-mandeb, an Emerging chokepoint for middle East oil flows"www.bloomberg.com, Julian Lee, ٢٦ July ٢٠١٨

تبين مما تقدم أن تأجيل الحسم العسكري وإضعاف السلطة الشرعية وتقسيم الهوية الوطنية شمال/ جنوب هدفاً استراتيجياً رغم تباين التوقيت والاجراء بين الامارات والسعودية، وهنا نتساءل هل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بصفه خاصه وبقيه البلدان الغربيه لاتدرك ذلك؟ الاجابه نعم تدرك. ولكن ماقامت به دول التحالف وفرعليها تلك الهمة، علاوة عن تحملها، الأعباء المالية وتبعات ما وصلت إليها الأوضاع الإنسانية والأمنية... الخ. لقد حققت الدول المهيمنة أكثر من هدف:

الأول: إيكال إيجاد وضع هش في الجغرافيه الوطنيه لدول التحالف العربي.

الثاني: تحصيل الموارد المالية الهائله جراء بيع الاسلحه.

ثالثً: ايجاد ملف حقوقي انساني يوفر موقفاً مقايضاً مع دول التحالف العربي، وهذا مايسفر صفقة 400 مليار$ التي قدمت من السعودية الى امريكا ترامب.

ان الدول المهيمنه على المشهد الدولي وتحديداً الولايات المتحده الامريكية وبريطانيا وبقية الحلفاء، كانت قادرة على ايقاف الاحتراب او نطاقه متى تريد عند تحقيق الاهداف او تجاوز المرسوم، من خلال فتح الملف الحقوقي والانساني دون الحاجة لحادثة اغتيال جمال خاشقجي في 2 أكتوبر 2018.

ثالثا: استوكهولم* خطوة قاطعة مع المرجعيات والمشاورات والمبادرات السابقة

لقد ضغط المتجمع الدولي من خلال الازمه الانسانيه في اليمن، وتحدث عن اهميه موانئ الحديدة الثلاثه لايجاد ممرات انسانية لايصال المواد الغذائه والدوائيه، واعتقد ان الازمة الانسانية في اليمن قصديه وظفت من قبل: الحوثيين لايقاف الحرب في التوقيت الذين هم يكونوا في كامل قوتهم، والدول المهيمنة على المشهد الدولي لايقاف العمليات العسكرية في حال تجاوزها للخطوط المرسومه لها.

ونؤكد ذلك من ذلك من خلال تجاهلها الموانئ عدن، وحضرموت والمخاء على سبيل المثال.

لقد تركت الدول الراعية والمهيمنة دول التحالف العربي وتحديداً السعودية تضع الحبل حول رقبتها. لقد اعتقدت دول التحالف العربي ان اطالت امر الحرب يخدم مصالحها – الاستراتيجيه، ولم تدرك أنها أداة ممهدة للدول الراعية المهيمنة. وبالعودة الى مشورات استوكهولم، التي أدارها المبعوث الاممي مارتن غريفث بعد عودة الملف اليمني للدول المهيمنه الراعيه وتحديداً هنا لبريطانيا لتأسيس مرجعيات للمشاورات بناءً على المعطيات الواقعيه ومن خلال وضع قدم الامم المتحدة في الجغرافيه الوطنية اليمنية من خلال نموذج حل جزئي موقتاً قابل للتعميم،[3] يحافظ الأطراف على وجودهم في حالة لا حرب لا سلم.

وإذا قاربنا خارطة القوى السياسية والعسكرية نلاحظ ان هناك سلطة شرعيه في الرياض وبعضها في الداخل وكلها غير قادر على ممارسة حقها الأصيل بالسيادة وإدارة شؤون الدول والمجتمع، و " سلطة واقعية" في العاصمة صنعاء وفقا" لتوصيف الادبيات والتصريحات الأممية، وطرف اخر في المناطق الجنوبية يتمثل بالمجلس الانتقالي الجنوبي يتحين الوقت المناسب والضوء الأخضر الإماراتي للقيام بالانقلاب على السلطة الشرعية من خلال مسار مماثل لانقلاب الحوثيين. وأخيرا" هناك شعب ونخب سياسية واجتماعية ومدنية منهكة وفاقدة للاقتدار في محيط خليجي وعربي منقسم ومنخفض فيه الشعور بالانتماء المشترك.

إن كل العوامل السابقة الى جانب الضغط الدولي الصارم من قبل الدول المهيمنة على " الأطراف" المتصارعة الحوثيين ودول التحالف والسلطة الشرعية التابعه، لإيجاد حلا" جزئيا" لامتصاص الأثر المحدث انسانيا واجتماعياً جراء الاحتراب منذ انقلاب 21 سبتمبر 2014 حتى يومنا هذا.

---

٣ أنظر الملاحق

الا ان ذلك الاتفاق هو النموذج الذي سيتم تعميمة على بقية الجغرافية الشمالية حيث ينص الاتفاق على:

لقد اتفقت الأطراف على ما يلي:

١- اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى

٢- آلية تنفيذ حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى

٣- اعلان تفاهمات حول تعز

ودون النظر الى عدم التوصل مؤقتا" لتنفيذ الاتفاق، نود ان نلفت الانتباه الى المادة الثالثة المتعلقه بمدينة تعز لتأكيد وجهة نظرنا من تعميم النموذج. لقد كانت من نتائج مشاورات استوكهولم: الاعتراف بالحوثيين كطرف اصيل وسلطة واقعيه ندية لكل من دول التحالف العربي والسلطة الشرعية، ودون النظر الى المناورات التي يتبعها الحوثيين في ملف الأسرى واتفاق الحديدة، رغبة منهم في تحقيق مزيد من المكتسبات وتجذير الاعتراف بهم كطرف اصيل وندي، وكذا المحاولة لفرض حل شامل، الذي تعد اول خطواته إنشاء حكومة وحدة وطنية، بعبارة اخرى انها شرعية السلطة الحاليه، وتوطين الحوثيين اللاعب الرئيسي في معادلة سياسية وعسكرية مختلة. ونستطيع القول ان المجتمع الدولي والدول المهيمنة والمسؤولة عن الملف اليمني وتحديدا" ماسكة الملف حاليا" بريطانيا سوف توظف كل الفرص والإجراءات المتاحة للضغط على "الأطراف" لتنفيذ اتفاق الحديدة وموانيها ومن ثم تعميم النموذج نحو تعز وهذا لا يعني أن تحقيق ذلك يأتي بسهولة - وعند تعميم النموذج نحو تعز، سوف يتزامن مع ذلك اعلان الانقلاب في المناطق الجنوبية على شاكلة النموذج الحوثي- صالح بموافقة ودعم متعدد إعلامي وسياسي ومادي وعسكري إمارتي. وهذا المتغير في أطراف حقل الصراع السياسي والعسكري سيفرض مرجعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الطرف الجديد المجلس الانتقالي الجنوبي باعتباره سلطة واقعية في المناطق الجنوبية علما" انه سلطة واقعية حاليا" وقد نتساءل هل فك الارتباط بموافقة الإمارات يشكل تهديدا" وإعاقة لعمليات التسوية السياسية التي تقودها الدول الراعية؟ الإجابة بالنفي. لان تلك العملية ستتم بالموافقة من قبل الدول المهيمنة التي لن تترك الثمار لدول التحالف التي ستمنح الفتات استثماريا"، وسوف تتحمل التبعات المالية والحقوقية الناجمة عن التدخل لفترة طويلة في عملية استنزاف، علاوة عن استنبات جماعة الحوثي رأس حربة إيرانية في خاصرة السعودية.

الخاتمة

وبناء على ما تقدم نستطيع القول ان مشاورات استوكهولم خطوة قاطعة مع المرجعيات الدولية الناظمة ومخرجات المشاورات الذي قادها اسماعيل ولد الشيخ ومؤثثة لتسوية عملية تدشن في الحديدة وتعمم على بقية المناطق الشمالية، وان عدم تمكن بلدان التحالف العربي من الحسم العسكري واستعادة الجغرافية وإعادة السلطة الشرعية من فنادق الرياض عملا" قصديا" وممنهجا"، وكما كان صمت البلدان المهيمنة والراعية على مايحدث وغض الطرف عن تنفيذ الإجراءات المتعارف عليها دوليا" كان عملا قصديا واستراتيجيا.

ونعتقد أن إيقاف او إعاقة تنفيذ هذه الاستراتيجية المخطط لها من قبل الدولة المهيمنة والراعية، يتوقف على رفض تعميم النموذج على محافظة تعز، باعتبارها الحامل المجتمعي للمشروع الجمهوري ومخرجات الحوار الوطني، كما ان هذا التعميم سوف يفقدها الرأسمال الرمزي الذي حققته قديما" وحديثا" منذ الثورة الشبابية عام 2011. وبالمقابل اعادة الانتشار وليس الانسحاب وتسليم السلاح يحافظ على القوى المليشياوية الحوثية في كامل الجغرافيا التي كانت تحت نفوذه بعبارة اخرى تجذير الحوثيين طرفا وسلطة متفوقة في الجغرافيا والمؤسسات وبنية السلطة.

ان تعميم النموذج على مدينة تعز سوف يخفف الضغط على المجتمع الدولي الناتج عن الوضع الإنساني في اليمن الا ان وجود الوضع الأمني الهش الذي سيكون مماثل للحاله الصومالية سابقا" يستوجب وجود قوات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلدان اخرى، تحت مبرر الواقع الهش وخطر الجماعات الإرهابية اما فض الاشتباك بين أطراف النزاع، سوف تؤكل لقوات الأمم المتحدة.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

@asamerkezi
Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd, Hakan İş Merkezi
No:2 K:2 D:12, 34188 Bahçelievler/İstanbul - Türkiye

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com